توصيات الملتقى

بسم الله الرحمن الرحيم؛

بتاريخ 3 ربيع الثاني 1443، الموافق ل8 نوفمبر 2021 عقدت جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية الملتقى الوطني الموسوم ب "القضايا القانونية للثورة التحريرية الوطنية الجزائرية".

شاركت في هذا الملتقى عدد من الجامعات الوطنية والتي بلغ عددها 9 جامعات، بعدد من المداخلات، والتي وقع اختيار اللجنة العلمية على ثلاث وعشرين منها لها ارتباط مباشر بإشكالية الملتقى، وقد توزعت على محاور ثلاث: وثائق الثورة، الانتهاكات الجسيمة للاستعمار الفرنسي لقانون حقوق الإنسان والدولي الإنساني خلال الثورة التحريرية، ومحور المسئولية الدولية ومسألة التعويض عن الانتهاكات الجسيمة ـ خاصة ـ للقانون الدولي الإنساني.

وقد خلص المشاركون من الأساتذة في هذا الملتقى إلى التوصيات الآتية:

1 ـ ترسيم الملتقى وترقيته إلى ملتقى دولي تحت عنوان "القضايا القانونية للثورة الجزائرية 1954 ـ 1962)

2 ـ اقترح الموضوع القادم للملتقى " جرائم الاستعمار الفرنسي في الجزائر ـ الجرائم ضد الإنسانية نموذجا ـ

3 ـ اقتراح لجنة علمية متعددة التخصصات تسهر على ترجمة النصوص القانونية للثورة الجزائرية ترجمة متخصصة مع اقتراح نشر بيان أول نوفمبر في الجريدة الرسمية.

4 ـ تثمين دسترة بيان أول نوفمبر والدعوة إلى تعميم ذلك على باقي المواثيق الأساسية للثورة.

5 ـ التعجيل بسن مشروع قانون تجريم الاستعمار

6 ـ التمسك بمطالبة فرنسا بالاعتراف بجرائمها في الجزائر عبر كافة الوسائل المشروعة من أجل إثارة الرأي العام العالمي اتجاهها.

7 ـ مطالبة فرنسا إصلاح الأضرار الناتجة عن انتهاكاتها الجسيمة لحقوق الإنسان وقواعد القانون الدولي الإنساني أثناء الاستعمار الفرنسي بالجزائر.

8 ـ العمل على طبع أعمال الملتقى.

وختاما يتقدم المشاركون من الأساتذة في هذا الملتقى بخالص الشكر والامتنان للقائمين على جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية ، وإلى عميد كلية الشريعة والاقتصاد، وإلى الدكتورة حبيبة رحايبي رئيسة اللجنة العلمية للملتقى، وإلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاحه.

وبارك الله في الجميع، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته